Journal of Language Studies. **Vol. 5 , No. 3, Spring 2022 , Pages (135-158)**

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9033 (Online) | ISSN: 2616-6224 (Print)

Journal of Language Studies

Contents available at: http://jls.tu.edu.iq

The position of Ibn Falah al-Yamani (d. 680 AH) on the grammatical views of al-Mubarrad in his book Sharh al-Kafia

Ahmed Khamis Saad*

General Directorate of Education Anbar

zahjik33@gmail.com

Recived: 15 /5/ 2022 , **Accepted:** 13 /6/2022 , **Online Published :** l7/7/2022

Abstract

This research aims to study Ibn Falah Al-Yamani's position on the grammatical opinions of Al-Mubarrad in terms of approval, objection or transfer without discussing the opinion, as well as showing the personality of Ibn Falah Al-Yamani as he is obscured by the lack of studies on him. In the first section, it dealt with Ibn Falah's disagreements with Al-Mubarrad's opinions, and in the second section I dealt with Ibn Falah's approvals with Al-Mubarrad's opinions, and as for the third research, he talked about the opinions mentioned by Ibn Falah without weighting, then the research was appended with a list of sources and references that were used in the research and reached The research indicates that Ibn Falah is an unknown personality among most contemporary researchers, so attention was not drawn to him as it was directed to his contemporaries such as (Ibn Al-Hajib and Ibn Malik), and the truth is that Ibn Falah is one of the most prominent scholars of the seventh century AH, and the reviewer in his books (Sharh Al-Kafia and Al-Mughni) attests to this, And he did not deviate in his position from Al-Mubarrad's views to a particular doctrine into fanaticism or in keeping with the whims of the soul, but rather he was objectively oriented behind the issue according to the strength of the evidence.

Keywords: Ibn Falah Al Yemeni , opinions , coolant , Evidence Strength .

* **Corresponding Author**: Ahmed Khamis**, E.Mail**: zahjik33@gmail.com
Tel: +9647811706897**, Affiliation**: General Directorate of Education Anbar-Iraq

Journal of Language Studies. **Vol. 5 , No. 3, Spring 2022 , Pages (135-158)**

موقف ابن فلاح اليمني (ت680 هـ) من آراء المبرِّد النحوية في كتابه شرح الكافية

م.م أحمد خميس سعد

المديرية العامة لتربية الانبار

الملخص : يهدف هذا البحث إلى دراسة موقف ابن فلاح اليمني من آراء المبرد النحوية من حيث الموافقة والاعتراض أو النقل دون مناقشة الرأي، وكذلك اظهار شخصية ابن فلاح اليمني كونه مغمورا لقلة الدراسات عليه، وقد اقتضت طبيعة البحث أن أقسمته إلى ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة بينا فيها النتائج التي توصل إليها البحث، فأما المبحث الأول، فتناولت فيه مخالفات ابن فلاح لآراء المبرد، وتناولت في المبحث الثاني موافقات ابن فلاح لآراء المبرد، وأما البحث الثالث فتحدث فيه عن الآراء التي ذكرها ابن فلاح من غير ترجيح، ثم ذيلت البحث بقائمة من المصادر والمراجع التي استخدمت في البحث وتوصل البحث إلى أنّ ابنَ فلاح شخصيةٌ مغمورةٌ عند أكثر الباحثين المعاصرين، فلم توجه له الأنظار كما وجهت لمعاصريه كـ(ابن الحاجب وابن مالك)، والحق أنّ ابنَ فلاحٍ من أبرز علماء القرن السابع الهجري، والناظر في كتابيه(شرح الكافية والمغني) يشهد له بذلك، وعدم جنوحه في موقفه من آراء المبرد إلى مذهب معين تعصبًا أو مسايرةً إلى هوى النفس، بل كان موضوعيًا ينساق وراء المسألة بحسب قوة الدليل.

الكلمات الدالة: ابن فلاح اليمني ، الآراء ، المبرد ، قوة الدليل .

المُقدِّمةُ

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعدُ:

مما لا شكَّ فيه أنّ علمَ النحوِ هو عَصَبُ اللغةِ العربيةِ، وقطبُ رحاها، أهتم به علماؤنا القدماء أمثال: الخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء، وغيرهم الكثير، فألفوا كتبَهم ودرّسوا طلابَ العلم في حِلقهم، حتى برعوا في هذا العلم، فكان معينَهم الذي لا ينضب، فهو المعينُ على فهم كتاب الله عزّ وجل.

فبعد الاطلاع على كتاب (شرح الكافية لابن فلاح اليمني(ت680هـ) وجدتُ أنَّ لابن فلاح اليمني موقفا من آراء المبرِّد النحوية يخالفه تارة ويوافقه تارة ، ويذكر آراءه من غير ترجيح تارة

أخرى، فآثرنا أن يكون عنوان بحثنا (موقف ابن فلاح اليمني (ت680 هـ) من آراء المبرِّد النحوية في كتابه شرح الكافية).

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أقسمته إلى ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة بينت فيها النتائج التي توصل إليها البحث، فأما المبحث الأول، فتناولت فيه مخالفات ابن فلاح لآراء المبرد، وتناولت في المبحث الثاني موافقات ابن فلاح لآراء المبرد، وأما البحث الثالث فتحدثتُ فيه عن الآراء التي ذكرها ابن فلاح من غير ترجيح، ثم ذيلت البحث بقائمة من المصادر والمراجع التي استخدمتها في بحثي.

المبحث الأول

مخالفات ابن فلاح للمبرِّد

المسألة الأولى: العامل في الصفات النائبة عن المصادر

ذكر النحاة أنّ هناك صفاتٍ تنوبُ عن المصدر اللازم إضمار ناصبه، وذلك نحو:(عائذاً بك، وأقياماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب)[(i)]. وذكر الرضي علة وجوب حذف العامل في هذه الصفات هو كثرة الاستعمال[(ii)].

ذكر ابن فلاح توجيه النحاة في نصب هذه الصفات_ ولهم توجيهان في ذلك_ قال ابن فلاح:((وأما(أقيامًا وقد قعد الناسُ؟، وأقاعدًا وقد سار الركبُ؟، فمذهب المبرد أنه نُصِبَ على المصدر المؤكد، والتقدير: أتقومُ قيامًا في حال قعود الناس؟، و أتقعدُ قعودًا في حال مسير الركب؟، فهو يخبرُ أنه يقومُ وقتَ قعودِ الناس، ويقعد وقت مسير الركب، فحذف الفعل وناب التلفظ باسم الفاعل الواقع موقع المصدر مقام اللفظ بالفعل، ولذلك وجب حذفه))[(iii)]، فذكر ابن فلاح مثالين: الأول:(مصدر)، وهو (أقيامًا) ناب مناب الفعل بعد حذفه، والتقدير: أتقومُ قيامًا في حال قعود الناس؟، والثاني: وهو(أقاعدًا) حيث حذف الفعل وناب التلفظ باسم الفاعل الواقع موقع المصدر مقام اللفظ بالفعل، والتقدير: أتقعدُ قعودًا في حال مسير الركب؟

قال المبرد:((هَذَا بَاب المصادر فى الِاسْتِفْهَام على جِهَة التَّقْدِير وعَلى الْمَسْأَلَة) وَذَلِكَ قَوْلك: أقياما وَقد قعد النَّاس، لم تقل هَذَا سَائِلًا، وَلَكِن قلته موبخا مُنْكرا لما هُوَ عَلَيْهِ ... وَإِن شِئْت وضعت اسْم الْفَاعِل في مَوضِع الْمصدر فَقلت: أقائما وَقد قعد النَّاس فَإِنَّمَا جَازَ ذَلِك؛ لِأَنَّهُ حَال وَالتَّقْدِير: أتثبت قَائِما، فَهَذَا يدلك على ذَلِك الْمَعْنى))[(iv)]، فالمبرِّد ذكر اسم الفاعل الذي يقوم مقام المصدر(قائمًا)، والتقدير عنده:(أتثبت قَائِما) على الحالية؛ لأنه لو قدر الفعل من لفظ اسم الفاعل(أتقوم قائمًا) لانتصب على المصدرية، وبهذا فإنّ المبرد لم يقل بالمصدرية كما نسب له ابن فلاح.

ولم يكن ابن فلاح وحده مَن نسب هذا الرأي إلى المبرّد، فقد نسبه إليه أغلب المتأخرين كـ(ابن يعيش، وابن مالك، والرضي، والمرادي، وخالد الأزهري، والسيوطي)[v]، وما نسبوه إلى المبرّد فيه نظر وسيأتي تحقيقه.

وممن قال بالمصدرية الخوارزمي في التخمير، إذ قال:((" قائمًا" في هذا المثال مصدرٌ، وكذلك " قاعدًا، وهذا لأنّ المُنَكَّرَ هاهنا نفس القيام ونفس القعود لا القائمُ والقاعدُ كأنه قال: أقيامًا وقد قعد الناسُ، وأقعودًا وقد سار الركب))[vi]، ووافقه ابن الحاجب في ذلك [vii].

والوجه الآخر ذكره ابن فلاح ولم ينسبه إذ قال:((وزعم بعضهم أنه لا يمتنع أنْ يكون حالًا أو مؤكدًا إن قُدِرَ العامل من لفظ الفاعل كقوله تعالى:﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[viii]، أو غير مؤكدة إن قُدِرَ العامل من غير لفظه كقولك: أتبيت قائمًا وقد قعد الناس، وأتبيت قاعدًا وقد سار الركب، وهذا ضعيف، أمّا إذا قُدر من لفظه فلعدم فائدة الحال؛ لأنّها معلومة من الفعل ألا يصير تقديرها: أتقوم في حال القيام، وتقعد في حال القعود، ويبطل معنى الجملة الحالية بعدها إذ المعنى الإنكار عليه القيام في حال القعود، والقعود في حال مسير الركب، ولا يتم هذا المعنى إلا على تقدير النصب على المصدر، ولهذا يبطل أيضاً تقدير العامل من لفظ الحال، فثبت أنه منصوب على المصدر، ورسولًا في الآية منصوب على المصدر أيضا أي: إرسالًا)) [ix]. فابن فلاح يرى أنّ المعنى هو القاضي على الإعراب بين المصدرية والحالية، فالمعنى عنده الإنكار عليه القيام عند قعود الناس، والقعود في حال مسير الركب، ولا يتأتى هذا المعنى إلا على تقدير المصدرية، وهذا الرأي الذي اعترضه ابن فلاح القائل بنصب هذه الصفات هو مذهب السيرافي، وابن يعيش، وابن مالك، وأبي حيان[x]، وصححه السلسيلي، وخالد الازهري[xi]، وجعله السيوطي مذهب الأكثرين[xii].

وظاهر كلام سيبويه أنه يجوّز الوجهين إذ قال:((هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أُخذت من الأفعالِ انتصابَ الفعل، استفهمتَ أو لم تَستفهم وذلك قولك: أَقائمًا وقد قَعَدَ الناسُ، وأَقاعدًا وقد سار الرَّكْبُ. وكذلك إن أردتَ هذا المعنى ولم تَستفهم، تقول: قاعِداً عَلِمَ اللهُ وقد سار الركبُ، وقائماً قد عَلِمَ اللهُ وقد قَعَدَ الناسُ. وذلك أنّه رأى رجلاً في حال قيامٍ أو حال قُعودٍ، فأراد أن ينبّهه، فكأنّه لَفَظَ بقوله: أتقومُ قائما وأَتَقُعد قاعدا، ولكنَّه حذف استغناءً بما يرى من الحال، وصار الاسمُ بدلاً من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع))[xiii].

وفسر السيرافي كلام سيبويه بقوله:((هذا الباب مثل ما مضى في الباب الذي قبله من قولك: أقيامًا والناس قعود، وأطربًا وأنت قنّسريّ، غير أنّ الباب الأوّل بمصدر وهذا باسم الفاعل، وقدّره سيبويه أن العامل فيه مثل الفعل الذي يعمل في المصدر، فقال: وكأنّه يقوله أتقوم قائما، وأتقعد قاعدا، ولكنّه حذفه استغناء، وهذا ينكره بعض الناس لأنّ لفظ الفعل لا يكاد يعمل في اسم الفاعل

الذي من لفظه، وإذا جاء ذلك صرف إلى أنّه مصدر لاسم الفاعل كقولهم: قائما تريد قياما، هكذا قال أبو العبّاس المبرّد))[xiv].

هذه المسألة فيها إشكالٌ وخاصة في نسبة الرأي الاول للمبرِّد، فقد أثار هذه القضية محقق كتاب المقتضب _الشيخ عضيمة_، وغيره[xv]، قال الشيخ عضيمة مقارنًا بين نصي سيبويه والمبرِّد:((ومن هنا يتبين لنا أنّ سيبويه والمبرد على وفاق في أنّ نحو:(أقائمًا وقد قعد الناس؟ حال حُذِفَ عاملها، والخلاف بينهما في تقدير العامل، فسيبويه يقدر العامل من لفظ الوصف، أي(أتقوم قائما)، والمبرد يقدر العامل (أتثبت قَائِمًا)))[xvi].

ويعلق الدكتور حسن الحفظي محقق شرح الرضي قائلا:((وأقول: الذي يظهر لي أنّ كلام سيبويه مترددٌ بين جعله مفعولًا مطلقًا وبين جعله حالًا، والأول أقرب، أمّا كلام المبرّد فواضح في جعله حالًا))[xvii]. وبهذا يبطل ما نسبه ابن فلاح إلى المبرّد القول بالمصدرية.

والذي يراه الباحث أنّ كلا المذهبين مقبولٌ من حيث المعنى، فمن قدر الحالية يشهد له أنّ الاستفهام هنا لتوبيخ المخاطب حال كونه مخالفًا لما عليه الآخرون، ومن قدر(أتقوم قيامًا) على المصدرية، فكلامه مقبول؛ لأنه يخبر بأنّه يقوم وقت قعود الناس إذا المعنى الإنكار عليه ذلك.

المسألة الثانية: المفعول فيه

- **هل ظروف الزمان أشدُّ تمكنًا من ظروف المكان؟**

عرّف ابنُ هشام المفعولَ فيه بقوله:((هو عبارة عن اسم زمان أو مكان مضمَّن معنى " في " باطراد، مثال ذلك:" صمت يوم الخميس" و" جلست عندك"))[xviii].

وذكر ابن فلاح في نهاية باب(المفعول فيه) مسألة خلافية خالف فيها المبرِّد سيبويه، وهي أيهما أشد تمكنًا ظروف الزمان أم المكان؟ يريد أيهما أشد تمكنًا في الإعراب.

مذهب سيبويه أنّ ظروف الزمان أشد تمكناً من ظروف المكان، وفي ذلك يقول سيبويه:((واعلم أنَّ ظروفَ الدهرِ أشدُّ تمكّنا في الأسماء، لأنها تكون فاعِلةً ومفعولةً. تقول: أَهْلَكَك الليلُ والنهارُ، واستَوفيتَ أيّامَك، فأُجرِيَ الدهرُ هذا المجرى. فأَجْرِ الأشياءَ كما أَجروها))[xix].

حجة سيبويه قوة دلالة الفعل عليه، بدليل تعديته إلى المبهم والمختص، وكذلك إضافته إلى المفرد والجملة، وانقسامه إلى الخاص والعام كالدهر، والزمان، والشهور، والأوقات، والساعات[xx].

وذهب المبرِّد إلى أنّ ظروف المكان أشد تمكنًا من ظروف الزمان، واحتج لذلك أنّ ظرف المكان أشبه الأناسي، ولذلك لم يتعدَ اللازم الى مختصه، فشبهه بالأناسي يدل على شدة تمكنه[xxi].

واعترض ابن فلاح ما احتج به المبرِّد؛ ((لأنّ شبهه بالأناسي أخرجه عن الظرفية إلى الاسمية إذ لا ينصبه إلا المتعدي، فلا يصلح للترجيح إذ الكلام في مقابلة الظرف بالظرف لا في مقابلة الظرف بالاسم غير الظرف))[xxii].

ويريد ابن فلاح أنّ كلام المبرد يدور حول مقابلة الظرف بالاسم لا في مقابلة الظرف بالظرف، ولعل الذي دفع المبرّد الى ذلك أنّ سيبويه قال في بداية كتابه:((والأماكن إلى الأناسى ونحوهم أقرب. ألا ترى أنهم يخصونها بأسماء كزيد وعمرو...، والدَّهرُ ليس كذلك. والأماكنُ لها جُثَّةٌ، وإنَّما الدهرُ مُضِىُّ الليلِ والنهارِ، فهو إلى الفعل أقربُ))[xxiii]. وفسر ابن ولاد كلام سيبويه بأنه لا يريد بذلك أن تكون ظروف المكان أشد تمكناً في الاسماء من الازمنة، بل الازمنة أمكن؛ لأنّها لم تستعمل ظروفاً غير اسماء، بعكس الامكنة فأنها استعمل منها ظروف غير اسماء[xxiv].

وصوّب الزجاج قول سيبويه؛ لأنّ ظروف الزمان يقلّ فيها ما لا يتمكن؛ ألا ترى أنّ (سحر) إذا نكّر تمكن؟[xxv]

والجدير بالذكر أنّ ابن فلاح لم يكن أول من اعترض رأي المبرد، فقد اعترضه قبله السيرافي، والأعلم الشنتمري[xxvi].

المسألة الثالثة

فتحة ما لا ينصرف في حالة الجر بين الإعراب والبناء

يُعرب الممنوع من الصرف بالضمة في حالة الرفع، وبالفتحة في حالتي النصب والجر، فتقول:(جاء أحمدُ، ورأيت أحمدَ، ومررت بأحمدَ)، ولكن النحاة اختلفوا في الفتحة في حالة الجر بين الإعراب والبناء، فمذهب سيبويه أنها حركةُ إعرابٍ، إذ يقول:((واعلم أنّ ما ضارع الفعلَ المضارِعَ من الأسماء في الكلام، ووافقه في البناء أُجرَى لفظُه مُجرى ما يَستثقِلون ومنعوه ما يكون لَما يَستخفُّونَ وذلك نحو أَبْيَضَ وأَسْوَدَ وأَحْمَرَ وأَصفرَ، فهذا بناء أذْهَبُ وأَعْلَم فيكون في موضع الجرَّ مفتوحا)) [xxvii]، وتابعه في رأيه ابن السراج، والسيرافي، وأبو علي الفارسي، وابن جني[xxviii]، وابن الأنباري من الكوفيين[xxix]، ونُسِبَ هذا الرأي إلى الجمهور[xxx].

وقد ذكر ابن فلاح وابن القواس أنهم احتجوا لذلك بوجهين[xxxi]:

أحدهما: انتفاء العلة الموجبة للبناء وهي شبه الحرف مطلقًا والثاني: أنه معربٌ في حال رفعه ونصبه، ولم يحدث في حال الجر ما يوجب البناء، لكن تعذرت الكسرة فجُعلت الفتحة بدلاً عنها، وكما أنّ الكسرةَ إعرابٌ، فالبدل عنها أيضًا إعراب.

ومعنى حجتهم: أنّ الفتح في(بأحمدَ) هو عمل الجار، لكن تعذرت الكسرة فنابت الفتحة عنها.

وخالفهم الأخفش والمبرّد[xxxii]، والزجاج[xxxiii]، وذهبوا إلى أنّ حركة الممنوع من الصرف في حالة الجر حركة البناء.

وحجتهم من وجهين:

أحدهما: أنه بُنيَ على الفتح لخفته؛ لأنّ مشابهته للفعل ضعيفة، فحذفت علامة الإعراب مطلقًا_ أي التنوين _ وبُنِيَ في حالة واحدة وهي الجر ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر[xxxiv]. وفي هذا يقول الزجاج:((فأمّا الجرُّ وهو الخفض فإنما امتنع في ما لا ينصرف من قبل أنّ ما لا ينصرف فرعٌ في الاسماء كما أنّ الافعال فرعُ عن الاسماء؛ لأنّ الاسم قبل الفعل فقد أشبه ما لا ينصرف الفعلَ، فلا يكون في أنحاء إعرابه ما لا يدخل الفعل فلذلك جُعِلَ المخفوض فيه مفتوحا، فالفتح فيه بناء إذ لم يمكن أن يدخله إعرابٌ لا يدخل في الفعل مثله، فأُبدل من الكسر بناء الفتح))[xxxv].

والثانية: ذكرها ابن فلاح، وابن القواس ومفادها إنّ عامل الجر لا يؤثر الفتح؛ لأنها حركة المفعول الذي يقتضيه الفعل بغير واسطة، والمجرور يقتضيه الفعل بواسطة والفتحة ليس من تأثير الواسطة_ أي العامل _ فدل على البناء[xxxvi].

ولم يستبعدوا ذلك، فإنّ " أمس" يُبنى في حالة ويعرب في أخرى، وكذلك " قبل" و " بعد"[xxxvii].

وردَّ ابنُ فلاح الحجة الثانية_ التي اقتصر على ذكرها_ واصفًا ما ذهبوا إليه بالضعيف، إذ قال:((وهذا ضعيف لعدم العلة الموجبة للبناء، وأما " قبلُ" و"بعدُ" فبُنيا لوجود العلة))[xxxviii].

ولم ينقل ابن فلاح حجة مَن قال بالبناء وهي شبه الفعل وهي حجة ظاهرة؛ لأنّ الفعل لا يدخله التنوين وكذلك ما أشبهه وهو الاسم الذي لا ينصرف، وهذا ما أراده الزجاج في قوله السابق، وعلل الرضي مذهب الزجاج بالخفة[xxxix].

ويشهد لابن فلاح قول أبي علي الفارسي:((فهذه الأسماء التي لا تنصرف تنفتح الأواخر منها في موضع الجر. وهذه الحركة التي هي الفتحة في موضع الجر حركة إعراب، وليست حركة بناء. يدلك على ذلك أنّ البناء لا يوجد في شيء من الأسماء، إلا لمشابهة الحرف... ويدلك على أنَّ هذا الاسم معرب في هذه الحال غير مبني فيها، أنَّ هذه الحركة، وجبت فيه بعامل. والحركات التي تجب بعوامل لا تكون حركات نباء. ولو جاز مع الجر بها بالعامل أن تكون حركة بناء، لجاز ذلك في سائر حركات (الإعراب)، فامتناع ذلك في غير هذا الموضع، دلالة على أن الحكم بها ها هنا فاسد)) [xl].

فحَكَمَ أبو على الفارسي على مَن عدَّ فتحة ما لا ينصرف في حال الجر حركة بناء بالقول الفاسد، فهذا يقوي ما ذهب إليه ابن فلاح.

المبحث الثاني

موافقات ابن فلاح للمبرِّد

المسألة الأولى: الأوجه الإعرابية في(يا تيمُ تيمَ عدي)

إذا تكرر المنادى المفرد المعرفة في حال الإضافة، كقول جرير:

يَا تَيمُ تَيمَ عَدِي لاَ أَبَا لَكُمُ لا يلقينكم في سوأة عمر[xli]

فالثاني منصوبٌ على كلِّ حالٍ، وأمّا الأول فيجوز بناؤه على الضم؛ لأنّه مفرد معرفة، وهو القياس واختاره المبرِّد، وأبو حيان[xlii]، ونصبُ الثاني؛ لأنه منادى مضاف، أو توكيد، أو عطف بيان، أو بدل، أو على إضمار أعني[xliii].

ويجوز نصب الأول، وفي ذلك ثلاثة أوجه[xliv]:

الوجه الأول: لسيبويه أنّ الأولَ نُصِبَ؛ لأنّه مضافٌ إلى الاسم المجرور(عدي)، والاسم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، ولا أثرَ له في جر الاسم، ولا يعد فاصلًا بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنهما في حكم الكلمة الواحدة، ونصب الثاني عنده على سبيل التوكيد اللفظي[xlv].

والوجه الثاني: أنّ انتصاب كل واحد منهما على أنّه مضاف، وفي ذلك رأيان:

أحدهما: للمبرد أنّ الأولَ مضافٌ إلى اسم محذوف لدلالة الثاني عليه، والتقدير عنده(يا تيمَ عديٍّ يا تيمَ عديٍّ) [xlvi]، ويرى ابن فلاح أنّ ما ذهب إليه المبرِّد أقوى من قول سيبويه؛ لأنّ حذف المضاف إليه لدلالة الثاني عليه أولى من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالتأكيد[xlvii].

والثاني: ذكره ابن فلاح ولم ينسبه[xlviii]، وحاصله أنّ الأول مضافٌ إلى الموجود_ أي (تيم) الأول مضاف إلى (عدي) الظاهر_ والثاني مضاف إلى محذوف دلَّ عليه الموجود، وضعف ابن فلاح هذا الرأي من وجهين[xlix]:

1. ارتكاب مجاز التقديم والتأخير أي إنّه لما حذف المضاف إليه من الثاني بقي(يا تيمَ عدي تيمَ)، فقُدّم (تيم) على(عدي).
2. ارتكاب الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وليس في الأول إلا مجاز الحذف.

والوجه الثالث: للسيرافي أنّ الثاني نعتٌ للأول، ثم اتبعت حركة الأول حركة الثاني كما في:(يا زيدُ بنَ عمرو)[l]، ووصف الأعلم الشنتمري رأي السيرافي بأنه وجهٌ قويٌ[li].

قال ابن فلاح معلقًا على رأي السيرافي:((وهذا أولى من الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ومن تقدير الحذف إلا أنّه يضعفه أنّ الإتباع في النداء لم يأتِ في غير (ابن)؛ ولأنّ الاسم الثاني بلفظ الأول فهو بالتأكيد اللفظي أشبه من النعت))[lii].

يريد أنّ ما قدمه السيرافي أولى من توجيه سيبويه والمبرد؛ لأنّ كلا المذهبين يفضي إلى الفصل بين المضاف والمضاف إليه، والحذف، ولكن ما يؤخذ على توجيه السيرافي أنّ الإتباع في النداء لم يأتِ في غير ابن، أما الإتباع في غير (ابن)، فهو قليلٌ كما يقول السيوطي[liii].

المسألة الثانية

حاشا بين الحرفية والفعلية

ذكر ابن فلاح خلاف النحاة في (حاشا) بين الحرفية والفعلية في الاستثناء، وللنحاة في ذلك مذهبان:

الأول: ذهب سيبويه, وأبو علي الفارسي, والرماني, وابن الأنباري, والعكبري[liv], وغيرهم[lv] إلى أنَّ حاشا حرفُ جرٍ في الاستثناء وليس فعلاً, وهو مذهب أكثر البصريين[lvi].

قال سيبويه:((وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. وبعضُ العرب يقول: ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله فيجعل خلا بمنزلة حاشا))[lvii].

والمذهب الآخر: ذهب المبرد[lviii], والمازني[lix], وابن جني[lx], والزمخشري[lxi], وغيرهم[lxii] إلى أنَّ حاشا يكون حرفاً ويكون فعلاً.

قال ابن فلاح:((والثالث: للمبرد_ وهو الحق_ أنه مشترك بين حروف الجر والفعل))[lxiii].

وذكروا في هذه المسألة مذهبًا ثالثاً يُنسب إلى الكوفيين[lxiv] حاصله أنَّ حاشا فعلٌ ماضٍ لا غير, ونُقل عن الفراء أنَّه فعلٌ لا فاعل له[lxv].

واحتج أصحاب المذهبين الثاني والثالث لفعليته بما يأتي :

1- أنَّهم قالوا بأنَّ ((الدليل على أنَّه فعلٌ أنّه يتصرّف , والدليل على أنَّه يتصرّف قول النابغة :

وَلاَ أَرَى فَاعِلًا في النَّاسِ يُشبِهُهُ ... ولا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَد[lxvi]

وإذا كان متصرِّفاً, فيجب أن يكون فعلاً؛ لأنَّ التصرّف من خصائص الأفعال))[lxvii].

وردَّ العكبري دليلهم هذا بأن قال : ((أمَّا التصرّف فغيرُ دليلٍ على الفعلية , فإنَّ الحرف تصرَّف منه فعلٌ كقولك : سألتُه حاجةً فلولا , أي قال : لو كان كذا وكذا , ويقال : بسمل , إذا قال : بسم الله الرحمن الرحيم , وهلَّل إذا قال : لا إله إلَّا الله , وهو كثيرٌ))[lxviii].

2- أنَّ الدليل على أنَّه من الأفعال تعلَّق لام الجر به, كما قال عزَّ وجلَّ : ﴿حَاشَ لِلهِ مَا هَذَا بَشَراً﴾ [lxix], وحرف الجر لا يتعلّق إلَّا بالفعل ؛ لأنَّ الحرف لا يتعلّق بالحرف[lxx].

وردَّه ابن الأنباري قائلاً : ((وأمَّا قولهم : إنَّ لام الجر تتعلّق به , قلنا : لا نُسلّم , فإنَّ اللام في قولهم : حاش لله زائدة , فلا تتعلّق بشيءٍ , كقوله تعالى : ﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ [lxxi] أي : رَدِفَكم , وكقوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ [lxxii] , وما أشبه ذلك , وإنَّما زيدت اللام مع هذا الحرف تقويةً له لِما كان يدخله من الحذف ؛ فدلَّ على أنَّه ليس فعلاً , وأنَّه حرفٌ))[lxxiii].

وردَّه العكبري أيضًا بأنَّ هذه اللام زائدة ولا تتعلَّق بشيءٍ بدليل أنَّهم لم يقولوا بأنَّ اللام محذوفة في قولك : أتاني القومُ حاشا زيدٍ من دون لام[lxxiv].

3- ((منهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنَّه فعلٌ أنَّه يدخله الحذف , والحذف إنَّما يكون في الفعل لا الحرف , ألا ترى أنَّهم قالوا في حاشا لله : حاش لله؛ ولهذا قرأ أكثرُ القرّاء[lxxv]:﴿ حاشَ للهِ﴾ بإسقاط الألف , وكذلك هو مكتوبٌ في المصاحف, فدلَّ على أنَّه فعلٌ))[lxxvi].

ورُدَّ عليهم بأنَّ ((الحذف قد يدخل الحرف , ألا ترى أنَّهم قالوا في رُبَّ رُبَ , وقد قُرِئ بهما, قال تعالى : ﴿ رُبَمَا يَودُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [lxxvii] بالتشديد والتخفيف , وفي (رُبَّ) أربع لغات : بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها , وبفتح الراء وتشديد الباء وتخفيفها , وكذلك حكيتُم عن العرب أنَّهم قالوا في سوف أفعلُ : سو أفعل , وهو حرف , وزعمتُم أنَّ الأصل في سأفعل : سوف أفعل ؛ فحُذفت الفاء والواو معاً , فدلَّ على أنّ الحذف يدخل الحرف))[lxxviii].

4- أنَّه ثبت عن العرب النصب والجر بـ(حاشا) , إذ حُكي عنهم : اللهُمَّ اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع[lxxix], ونحو قول الشاعر :

حاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ أَبا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ[lxxx]

وعليه فالباحث يرى أنّ الأرجح مذهب المبرّد ومَن وافقه أي أنها حرف وفعل؛ لأنَّه ثبت النصب والجر بها عن العرب، وفي ذلك يقول ابن فلاح: ((ومذهب المبرّد أقوى المذاهب؛ لأنّه جعله مشتركًا، فإذا جر ما بعده كان حرف جر، وإذا نصب أو تصرف كان فعلًا، فلا يرد عليه شيء))[lxxxi].

المبحث الثالث

آراء المبرد التي ذكرها ابن فلاح من غير ترجيح أو اعتراض

المسألة الأولى: تقديم التمييز على الفعل

قال ابن فلاح : ((والثاني: أن يكون العامل فعلا، ولا يجوز تقديمه عليه عند سيبويه، وجمهور البصريين خلافًا للكوفيين والمازني والمبرد))[lxxxii].

أجمع النحاة على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرّفاً , نحو: عندي عشرون درهماً[lxxxiii], فإن كان فعلاً متصرّفاً , نحو : طابَ زيدٌ نفساً , فقد اختلفوا في تقديم التمييز على مذهبين :

المذهب الأول: ذهب سيبويه[lxxxiv], والفراء[lxxxv], وابن الأنباري[lxxxvi], وابن جني[lxxxvii], والسيرافي[lxxxviii], والعكبري[lxxxix], إلى أنَّه لا يجوز تقديم التمييز على الفعل , فلا يجوز : نفساً طابَ زيدٌ.

وحجتهم في ذلك أنَّ التمييز في قولك : تصبّب زيدٌ عرقاً , هو الفاعل في المعنى , لأنَّ الأصل : تصبَّب عرقُ زيدٍ , فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم التمييز على الفعل إذا كان فاعلاً في المعنى[xc], وأنَّ التمييز ((لا يعمل إلَّا في نكرة , فهو أضعف من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل , فلمَّا كانت الصفة المشبهة باسم الفاعل لا يجوز تقديم ما عملت فيه عليها كان هذا أحرى بالامتناع من ذلك))[xci].

واحتجوا أيضًا بأنَّه إنَّما لم يجز تقديم التمييز على فعله المتصرِّف قياساً على عدم جواز تقديمه على غير المتصرِّف , فإنَّك لو قلتَ : عندي درهماً عشرون لم يجز ذلك , فكذلك إذا قلتَ : نفساً طابَ زيدٌ[xcii].

وقد ردَّ ابن مالك مذهبهم بأنَّ التمييز لا يكون فاعلاً في الأصل دائماً , وإنَّما هو في بعض صوره بخلاف صوره الأخرى نحو : امتلأ الكوزُ ماءً , وفجَّرنا الأرضَ عيوناً, وفي هذا دليلٌ على ضعف علة المنع ؛ بسبب قصورها عن جميع الصور[xciii], و((أنَّ اعتبار أصالة الفاعلية في منع التقديم على العامل المتروك في نحو : أعطيتُ زيداً درهماً , فإنَّ (زيداً) في الأصل فاعل , وبعد جعله مفعولاً لم يعتبر ما كان له من منع التقديم , بل أُجيز فيه ما يجوز فيما لا فاعلية له في الأصل , فكذلك ينبغي أن يفعل في التمييز المذكور))[xciv].

المذهب الثاني : ذهب الكسائي[xcv], والجرمي[xcvi], والمازني[xcvii], والمبرد[xcviii] إلى جواز تقديمه على فعله المتصرِّف , وهو مذهب الكوفيين[xcix], واختاره ابن مالك[c], وأبو حيان[ci], وابن جماعة[cii].

قال المبرد موضحاً ذلك : ((واعلم أنَّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه , لتصرُّف الفعل , فقلتَ : تفقأتُ شحماً , وتصبَّبَ عرقاً , فإن شئتَ قدّمتَ , فقلتَ : شحماً تفقأتُ , وعرقاً تصبَّبَ))[ciii].

واستدلوا على صحة مذهبهم بالقياس والسماع , فأمَّا القياس فلأنَّ العامل فعلٌ متصرّفٌ , وأنَّه كما جاز تقديم المفعول به على فعله في نحو : زيداً ضربَ عمروٌ , وتقديم الحال على عامله المتصرّف في نحو : راكباً جاءَ زيدٌ , فكذلك يجوز تقديم التمييز على فعله المتصرّف قياساً على هذه الفضلات[civ].

وأمَّا السماع فبقول الشاعر :

أتَهْجُرُ سَلمَى بالفِرَاقِ حَبِيبَهَا ومَا كَان نَفْساً بِالفِرَاقِ تَطِيبُ[cv]

إذ قدّم (نفساً) وهو تمييز على فعله(تطيب)[cvi], وبقول الشاعر :

رَدَدْتُ بِمِثلِ السيِّدِ نَهْدٍ مُقلّصٍ كَميشٍ إذا عطْفَاهُ ماءً تَحَلّبَا[cvii]

وبقول الآخر :

ضيَّعْتُ حَزْمِي في إبْعَادي الأملا ومَا ارعَوَيتُ ورَأسِي شَيْباً اشتَعَلا[cviii]

وبقول الآخر :

أنَفْساً تَطِيبُ بَنِيلِ المُنى وداعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارا[cix]

وقد ردَّ المانعون البيت الأول بأنَّ الرواية الصحيحة للبيت هي :

ومَا كَانَ نَفْسِي بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

فلا حجة لهم فيها[cx]. ولو سلَّمنا أنَّ تلك الرواية صحيحةٌ فهي مردودةٌ بأنَّ (نفساً) إمَّا أن يكون منصوباً بإضمار فعلٍ تقديره : أعني,أو أن يكون خبراً لـ(كان), تقديره : وما كان حبيبُها نفساً بالفراق طيبةً , أو أن يكون منصوباً على التمييز فيكون ضرورةً أو شاذاً في الاستعمال[cxi].

وأمَّا القياس فقد ردَّه ابن الأنباري بقوله : ((وأمَّا قولهم : إنَّه فعلٌ متصرّف فجاز تقديم معموله عليه كالحال , قلنا : هذا العامل وإن كان فعلاً متصرّفاً إلَّا أنَّ هذا المنصوب هو الفاعل في المعنى , فلا يجوز تقديمه على ما بيَّنا , وأمَّا تقديم الحال على العامل فيها , فإنَّما جاز ذلك ؛ لأنَّك إذا قلتَ : جاءَ زيدٌ راكباً , كان(زيد) هو الفاعل لفظاً ومعنىً , وإذا استوفى الفعل فاعله يُنزَّل (راكباً) منزلة المفعول المحض , فجاز تقديمه كالمفعول نحو : عمراً ضربَ زيدٌ بخلاف التمييز , فإنَّك إذا قلتَ : تصبَّبَ زيدٌ عرقاً , لم يكن (زيد) فاعلاً في المعنى , وكان الفاعل في المعنى هو (العرق) فلم يكن (عرقاً) في حكم المفعول من هذا الوجه ؛ لأنَّ الفعل قد استوفى فاعله لفظاً لا معنىً , فلم يجز تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل))[cxii], ثم ذكر أنَّهم لا يعتقدون بصحة تقديم الحال على عامله المتصرّف فكيف يستدلون على الخصم بما لا يعتقدون صحته ؟![cxiii].

المسألة الثانية

أنواع المفعول المطلق

من أنواع المصادر التي ذكرها النحاة هو أن يكون من غير لفظه لكنه نزع منه نحو: (رجع القهقرى)، وذكر ابن فلاح أنّ نصبه فيه ثلاثة أقوال[cxiv]:

الأول: لسيبويه أنَّ الناصب له الفعل الظاهر، لأنه نوع منه، وإذا عمل في الجنس عمل في النوع لإندراج النوع تحت الجنس[cxv].

والثاني: للمبرد وابن السراج أنها صفات لمصادر محذوفة أي (الرجعة القهقرى)، لأنه يمتنع كون الفعل مشتقا منه لعدم مناسبته له في تركيب الحروف[cxvi].

والثالث: لبعض الكوفيين أنها منصوبة بأفعال مختزلة من الفاظها يصح اشتقاقها منها، وحذف الفعل لدلالة المصدر عليه أكثر من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، فالمصير الى الاعم الأغلب أولى[cxvii].

فنقل ابن فلاح رأي المبرد في هذه المسألة من غير أن يعقب عليه، غير أنَّ أبا حيان اعترض مذهب المبرد قائلا:((ومن النحويين من ذهب إلى أن ذلك على حذف الموصوف كما ذكر، قال: إلا أن الموصوف لم يستعمل مع هذه الأشياء لأنه يدل عليه دليلان: دليل الفعل، ودليل الصفة؛ إذ لا صفة إلا لموصوف، ولا فعل متصرف إلا ويدل على حدثه، وهو مذهب المبرد. وهذا ليس بجيد لأنه يلزم منه حذف الموصوف وجوباً، ولا يوجد في لسان العرب موصوف يجب حذفه))[cxviii].

الخاتمة

1- اتضح لي أن ابن فلاح من النحاة المحققين، فهو لم يُسلمْ للآراء التي ينقلها، وموقفه من آراء المبرد النحوية دليل على ذلك.

2- لم يكن ابن فلاح موفقا في نسبة بعض الآراء للمبرد وقد استدرك البحث صواب نسبتها.

3- ابن فلاح كان كثير المخالفة للمبرد، فقد خالفه في ثلاث مسائل، ووافقه في مسألتين، وذكر رأيه في مسألتين من غير ترجيح.

4- توصل البحث إلى أنّ ابنَ فلاح شخصيةٌ مغمورةٌ عند أكثر الباحثين المعاصرين، فلم توجه له الأنظار كما وجهت لمعاصريه كـ(ابن الحاجب وابن مالك)، والحق أنّ ابنَ فلاحٍ من أبرز علماء القرن السابع الهجري، والناظر في كتابيه(شرح الكافية والمغني) يشهد له بذلك

5- عدم جنوحه في موقفه من آراء المبرد إلى مذهب معين تعصبًا أو مسايرةً إلى هوى النفس، بل كان موضوعيًا ينساق وراء المسألة بحسب قوة الدليل.

الهوامش

(i) ينظر: شرح التسهيل(للمرادي):469، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل:522/2.

(ii) ينظر: شرح الرضي على الكافية:685/1.

(iii) شرح الكافية481/1.

(iv) المقتضب:228/3-229.

(v) ينظر: شرح المفصل:305/1، وشرح التسهيل:194/2، وشرح الرضي على الكافية:685/1، وشرح التسهيل(للمرادي):469، وموصل النبيل الى نحو التسهيل:524/2، وهمع الهوامع:129/3.

(vi) التخمير:316/1.

(vii) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل:241/1.

(viii) سورة النساء من الآية:79.

(ix) شرح الكافية481/1.

(x) ينظر: شرح الكتاب:229/2، شرح المفصل:305/1، وشرح التسهيل:193/2، والتذييل والتكميل:221/7.

(xi) ينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل:460/1، وموصل النبيل الى نحو التسهيل:524/2 .

(xii) ينظر: همع الهوامع:129/3.

(xiii) الكتاب:340/1-341.

(xiv) ينظر: شرح الكتاب:229/2.

(xv) ينظر: الخلاف النحوي في المنصوبات:253-245.

(xvi) ينظر: حاشية المقتضب:229/3، هامش(1).

(xvii) ينظر: شرح الرضي على الكافية:685/1، هامش(5).

(xviii) شرح اللمحة البدرية في علم العربية:161/2.

(xix) الكتاب:419/1.

(xx) ينظر: شرح الكافية(لابن فلاح):628/2، والتذييل والتكميل92/8.

(xxi) ينظر: المقتضب:275/2، 176/3، والانتصار لسيبويه من المبرِّد:114-115وشرح الكتاب(للسيرافي):308/2.

(xxii) شرح الكافية:275/2.

(xxiii) الكتاب:36/1-37.

(xxiv) ينظر: الانتصار لسيبويه من المبرد:115.

(xxv) ينظر: شرح الكتاب(للسيرافي):308/2، والنكت في شرح كتاب سيبويه:22/2.

(xxvi) ينظر: شرح الكتاب:209/2، والنكت في شرح كتاب سيبويه:22/2.

(xxvii) الكتاب: 21/1.

(xxviii) ينظر: الأصول في النحو:46/1، وشرح الكتاب:240/1، والمسائل العسكريات:115، واللمع في العربية:19.

(xxix) ينظر: ايضاح الوقف والابتداء:637/2.

(xxx) ينظر: شرح الرضي على الكافية:106/1، وتمهيد القواعد:251/1، وهمع الهوامع:56/1-57.

(xxxi) ينظر: شرح الكافية:146/1-147، وشرح ألفية ابن معط(لابن القواس):260/1.

(xxxii) ينظر رأي الأخفش والمبرِّد في: شرح المفصل(لابن يعيش):166/1، وشرح الكافية(لابن فلاح):146/1، والتعليقة على المقرب(لابن النحاس الحلبي):454-455، ولم أجده في كتبهم فيما اطلعت عليه.

(xxxiii) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف:1-2.

(xxxiv) ينظر: شرح الرضي على الكافية:106/1.

(xxxv) ما ينصرف وما لا ينصرف:1-2.

(xxxvi) ينظر: شرح الكافية(لابن فلاح):147/1، وشرح ألفية ابن معط(لابن القواس):260/1 .

(xxxvii) ينظر: البرود الضافية والعقود الصافية:44، والنجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب:94/1.

(xxxviii) شرح الكافية:147/1.

(xxxix) ينظر: شرح الرضي على الكافية:106/1.

(xl) المسائل العسكريات:115.

(xli) البيت من البسيط في ديوانه :212.

(xlii) ينظر: المقتضب:227/4، وارتشاف الضرب:2204/4.

(xliii) ينظر: توضيح المقاصد:1081/2، وشرح ابن عقيل:272/3-273، وتمهيد القواعد: 3575/7.

(xliv) ينظر: شرح المفصل(لابن يعيش):347/1، وارتشاف الضرب:2204/4-2205، والمقاصد الشافية:329/5-331، وشرح الاشموني:39/3.

(xlv) ينظر: الكتاب:206/2.

(xlvi) ينظر: المقتضب:227/4.

(xlvii) ينظر: شرح الكافية:530/2.

(xlviii) وذكر هذا الرأي أيضا الرضي في شرح الكافية:463/1-464، ولم ينسبه الى أحد.

(xlix) ينظر: شرح الكافية:530/2.

(l) ينظر: شرح الكتاب(للسيرافي):316/1، وشرح الرضي على الكافية:464/1، والنجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب:337/1.

(li) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه:161/2.

(lii) شرح الكافية:531/2.

(liii) ينظر: همع الهوامع:59/3.

(liv) ينظر: الكتاب: 2 / 349، و الإيضاح: 178، ومعاني الحروف: 118، وأسرار العربية: 119، والتبيين عن مذاهب النحويين: 410.

(lv) ينظر: شرح المفصل: 4 / 612 , وائتلاف النصرة: 178 .

[lvi] ينظر: ارتشاف الضرب: 3 / 1532, ومغني اللبيب: 165 , وهمع الهوامع: 2 / 280.

[lvii] الكتاب: 2 / 349–350.

[lviii] ينظر: المقتضب: 4 / 319 .

[lix] ينظر: شرح المقدمة الجزولية: 4/ 994, ومغني اللبيب:165, وشرح التصريح:1/ 538.

[lx] ينظر: اللمع في العربية: 66.

[lxi] ينظر: المفصل: 379 .

[lxii] ينظر: توجيه اللمع: 225 , وشرح الكافية الشافية: 2 / 723 , وقواعد المطارحة:174 , وشرح الألفية لابن الناظم: 226 , والجنى الداني: 562 , وشرح الأشموني: 1 / 226.

[lxiii] شرح الكافية:738/2.

[lxiv] ينظر : أسرار العربية: 119 , وتوجيه اللمع: 225 , وقواعد المطارحة: 173، والمقاصد النحوية:1104/3.

[lxv] ينظر : شرح المفصل(لابن يعيش): 4 / 512 , وشرح الكافية(لابن فلاح اليمني):738/2، والجنى الداني: 564 .

[lxvi] ديوان النابغة:42 .

[lxvii] الإنصاف: 241 .

[lxviii] التبيين عن مذاهب النحويين: 413 , واللباب في علل البناء والإعراب: 1 / 310.

[lxix] سورة يوسف من الآية: 31 .

[lxx] ينظر : الإنصاف: 242 .

[lxxi] سورة النمل من الآية: 72 .

[lxxii] سورة الأعراف من الآية :154 .

[lxxiii] أسرار العربية :120 .

[lxxiv] ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب: 1 / 310 .

[lxxv] قرأ أبو عمرو بن العلاء بإثبات الألف في حاشا، وقرأ البقية بغير ألف , ينظر: السبعة في القراءات: 348 , والمبسوط في القراءات العشر: 246, والنشر في القراءات العشر: 2 / 295.

[lxxvi] الإنصاف: 242 .

[lxxvii] سورة الحجر الآية: 2 , قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي بالتشديد , وقرأ عاصم ونافع بالتخفيف , ينظر: السبعة في القراءات: 366 , والحجة للقراء السبعة: 5/ 35 .

[lxxviii] أسرار العربية: 119, 120.

[lxxix] ينظر: شرح المفصل: 4 / 512 , وشرح الجمل لابن عصفور: 2 / 249, وقواعد المطارحة: 173 .

[lxxx] البيت لجميح الأسدي في المفضليات : 367 , والأصمعيات: 218, ومغني اللبيب 166 , ويروى (أبي ثوبان) بالجر.

[lxxxi] شرح الكافية:741/2.

[lxxxii] شرح الكافية:696/2.

[lxxxiii] ينظر : شرح التسهيل لابن مالك: 2 / 302 .

[lxxxiv] ينظر : الكتاب: 1 / 204 , 205 .

[lxxxv] ينظر : معاني القرآن للفراء:1/ 79 , الارتشاف: 4 / 1634 .

[lxxxvi] ينظر : أسرار العربية: 114 .

[lxxxvii] ينظر : الخصائص: 2 / 384 .

[lxxxviii] ينظر : شرح الكتاب للسيرافي: 2 / 78 .

[lxxxix] ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب:1 / 301 .

[xc] ينظر : الانتصار لسيبويه من المبرد: 86 , علل النحو:1 / 393 , الخصائص:2 / 384, الإنصاف: 222 .

[xci] شرح الكتاب للسيرافي: 2 / 78 .

[xcii] ينظر : التبيين: 394 , 395 .

[xciii] ينظر : شرح التسهيل لابن مالك:2/ 304 , شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة:157 .

[xciv] شرح التسهيل لابن مالك:2 / 304 .

[xcv] ينظر : شرح الكافية الشافية:2/ 776 , الارتشاف:4 / 1634, توضيح المقاصد:736/2.

[xcvi] ينظر : الارتشاف: 4 / 1634, توضيح المقاصد:2 / 736 , الهمع:2 / 343 , هو أبو عمر, صالح بن إسحاق الجرمي النحوي البصري , أخذ النحو عن الأخفش وغيره , واللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي , وكان عالماً باللغة حافظاً لها , صنف كتاب المختصر في النحو , (ت 225 هـ) , ينظر : إنباه الرواة: 2 / 80 , 81 , بغية الوعاة: 2 / 8 , 9 .

[xcvii] ينظر : المقتضب:3 / 36 , شرح الكتاب للسيرافي: 2 / 78 , شرح الجمل لابن خروف: 2 / 1002 .

[xcviii] ينظر : المقتضب: 3 / 36 .

[xcix] ينظر : التبيين: 394 , قواعد المطارحة : 162 , ائتلاف النصرة: 39 .

[c] ينظر : شرح التسهيل لابن مالك: 2 / 302 .

[ci] ينظر : الارتشاف: 1635/4 .

[cii] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة: 157.

[ciii] المقتضب: 3 / 36 .

[civ] ينظر : المقتضب: 3 / 36 , شرح الكتاب للسيرافي:2 / 78 , أسرار العربية: 114 , اللباب في علل البناء والإعراب: 1 / 300 , الارتشاف: 4 / 1635 .

[cv] البيت للمُخبّل السعدي في ديوانه: 290 .

[cvi] ينظر : المقتضب: 3 / 37 , شرح الكتاب للسيرافي: 2 / 78 , أسرار العربية: 114 .

[cvii] البيت لربيعة بن مقروم الضبي في المفضليات: 376 , الأصمعيات: 224 , كتاب الاختيارين: 583 .

[cviii] لم يُنسب لأحد , وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك: 2 / 303 , مغني اللبيب: 603, شفاء العليل: 2 / 559 .

[cix] البيت لرجل من بني طيئ في شرح التصريح: 1 / 628 , وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك: 2 / 303 , شرح الأشموني: 2 /53 .

[cx] ينظر : أسرار العربية: 114, التبيين: 396 , شرح الجمل لابن عصفور: 2 / 284 .

[cxi] ينظر : الإنصاف: 223 , اللباب في علل البناء والإعراب: 1 / 300 , شرح المفصل : 2 / 43 , وشرح الجمل لابن عصفور:2 / 283 .

[cxii] أسرار العربية: 114 .

[cxiii] ينظر : الإنصاف: 224 .

[cxiv] ينظر : شرح الكافية:457/1 .

[cxv] ينظر: الكتاب: 1/ 34 – 35.

[cxvi] ينظر هذا الرأي منسوبا إلى المبرد في: الاصول في النحو:160/1، وشرح الرضي:303/1.

[cxvii] ينظر: التذييل والتكميل:145/7، وهمع الهوامع:74/2.

[cxviii] التذييل والتكميل:145/7.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي _ القاهرة، ط1، 1418 هـ – 1998 م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن ابن السراج النحوي (ت 316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، (د. ط. ت).
- الانتصار لسيبويه على المبرِّد، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولّاد النحوي(ت 332هـ)، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1416هـ_ 1996م.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد الطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي(ت802هـ)، تح: د. طارق الجنابي، عالم الكتب_ بيروت، ط1، 1407هـ_ 1987م.
- إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري (ت 328هـ)، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1390هـ – 1971م، (د . ط).
- الإيضاح في شرح المفصل، عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النحوي(ت 646 هـ)، تح: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني_ بغداد، (د. ط. ت).
- البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية، علي بن محمد بن ابي القاسم القرشي(ت737هـ)، رسالة ماجستير، دراسة وتحقيق: أحمد بن محمد القرشي، جامعة أم القرى، 1990م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط1، 1419هـ_ 1998م.
- التعليقة على المقرب، ابن النحاس الحلبي(ت698هـ)، تح: د. جميل عبد الله عويصة، وزارة الاوقاف والثقافة_ الأردن، ط1، 2004م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ – 2008م.
- الخلاف النحوي في المنصوبات، منصور صالح الوليدي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2006م.
- ديوان جرير، دار بيروت، 1406هـ، 1986م، (د . ط).
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1420 هـ – 2000م.
- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ابن عقيل المصري(ت769هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط2، 1400هـ_ 1980م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني (ت 900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط1، 1419هـ– 1998م.
- شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بـ(ناظر الجيش) (ت 778 هـ)، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام ، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط1، 1428 هـ.
- شرح التسهيل(القسم النحوي)، الحسن بن قاسم المرادي، تح: محمد عبد النبي محمد، مكتبة الايمان _ المنصورة، ط1، 1427هـ_ 2006م.
- شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الاستراباذي(ت686هـ)، تح: حسن بن محمد الحفظي، ويحيى بشير المصري، سلسلة الرسائل الجامعية(13)، جامعة الامام محمد بن سعود، السعودية، ط1، 1414هـ _ 1993م، 1417هـ، 1996م.
- شرح ألفية ابن معط المسمى(حرز الفوائد وقيد الأوابد)، ابن النحوية، من أول الكتاب الى نهاية باب التوابع، دراسة وتحقيق: عبد الله بن فهيد البقعي، اطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1421هـ_ 2001م.
- شرح ألفية ابن معط، ابن القواس الموصلي(ت 696هـ)، تح: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط1، 1405هـ_ 1985م.

- شرح الكافية في النحو، منصور بن فلاح اليمني(ت680هـ)، دراسة وتحقيق: نصار بن محمد بن حميد الدين، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1421هـ_ 1422هـ.
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية، ابن هشام الانصاري، تح: هادي نهر، دار اليازوري، عمان_ الاردن، (د . ط . ت).
- شرح المفصل في صنعة الاعراب الموسوم بـ(التخمير)، صدر الافاضل الخورازمي، تح: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1، 1990م.
- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، المعروف بابن يعيش(ت 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1422 هـ – 2001م.
- شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك الاندلسي، تح: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر، ط1،1410هـ – 1990م.
- شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك الاندلسي، تح: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر، ط1410،1هـ – 1990م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2008م.
- شفاء العليل في ايضاح التسهيل، عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي(ت770هـ)، تح: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، مكتبة الفيصلية_ مكة، ط1، 1406هـ_ 1986م.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ(سيبويه) (ت 180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ – 1988م.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان ابن جني، تح: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي ، عمان، 1988م، (د . ط).
- ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو اسحاق الزجاج(ت311هـ)، تح: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الاسلامي، القاهرة، 1391هـ_ 1971م، (د . ط).
- المسائل العسكريات في النحو العربي، أبو علي الفارسي، تح: علي جابر المنصوري، دار الثقافة، عمان، ط2، 2002م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت790هـ)، تح: د. عبد الرحمن العثيمين، وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428هـ_ 2007م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت 855 هـ)، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام ، القاهرة، ط1، 1431 هـ - 2010م.
- المقتضب، أبو العباس المبرد، تح: الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة احياء التراث الاسلامي، القاهرة، ط2، 1399هـ_ 1979م.
- موصل النبيل الى نحو التسهيل، خالد الأزهري، تحقيق ودراسة: ثريا عبد السميع إبراهيم، اطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، 1418هـ_ 1998م.
- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم(ت849هـ)، تح: د. محمد جمعة حسن، مؤسسة الامام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، ط1، 1424هـ_ 2003م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري(ت476هـ)، تح: رشيد بلحبيب، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، المملكة المغربية، 1420هـ_1999م، (د . ط).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1399هـ_ 1979م، (د . ط).

- **Sources and References**

- • The Holy Quran.
- • Recognizing beatings from Lisan al-Arab, Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), edited by: Rajab Othman Muhammad, review: Ramadan Abdel Tawab, Al-Khanji Library - Cairo, p1, 1418 AH - 1998 AD.
- • Origins in Grammar, Abu Bakr Muhammad bin Ibn Al-Sarraj Al-Nahwi (d. 316 AH), edited by: Abdul Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation, Lebanon - Beirut.
- • The victory of Sibawayh over Al-Mubarrad, Abu Al-Abbas Ahmed bin Muhammad bin Walad Al-Nahwi (d. 332 AH), edited by: Dr. Zuhair Abdel Mohsen Sultan, Al-Resala Foundation, Beirut, p1, 1416 AH - 1996 AD.
- • The Nusra coalition in the differences of the grammarians of Kufa and Basra, Abd al-Taif bin Abi Bakr al-Sharji al-Zubaidi (d. 802 AH), edited by: Dr. Tariq al-Janabi, The World of Books - Beirut, p1, 1407 AH - 1987 AD.
- • Clarifying the Endowment and the Beginning, Abu Bakr Al-Anbari (d. 328 AH), edited by: Muhyi al-Din Abd al-Rahman Ramadan, Publications of the Arabic Language Academy in Damascus, 1390 AH - 1971 AD.
- • Clarification in Sharh al-Mofassal, Othman bin Amr, known as Ibn Al-Hajeb Al-Nahawi (d. 646 AH), edited by: Musa Bnai Al-Alili, Al-Ani Press - Baghdad.
- • The extra cold and the net contracts that guarantee the sufficient, Ali bin Muhammad bin Abi Al-Qasim Al-Qurashi (d. 737 AH), Master's thesis,

study and investigation: Ahmed bin Muhammad Al-Qurashi, Umm Al-Qura University, 1990 AD.

- • Appendix and Supplementation in the Explanation of the Book of Facilitation, Abu Hayyan Al-Andalusi, edited by: Dr. Hassan Hindawi, Dar al-Qalam - Damascus (from 1 to 5), and the rest of the parts: Dar Kunouz of Seville, p1, 1419 AH_ 1998 AD.
- • Commentary on Al-Muqrib, Ibn Al-Nahhas Al-Halabi (d. 698 AH), edited by: Dr. Jamil Abdullah Owaisa, Ministry of Awqaf and Culture - Jordan, p1, 2004 AD.
- • Clarifying the purposes and paths with the explanation of Alfiya Ibn Malik, Abu Muhammad Badr al-Din Hassan bin Qasim al-Muradi (d. 749 AH), edited by: Abd al-Rahman Ali Suleiman, Dar al-Fikr al-Arabi, p1, 1428 AH - 2008 AD.
- • Grammatical Controversy in the Mansobs, Mansour Saleh Al-Walidy, Modern Book World, Irbid, Jordan, p1, 2006 AD.
- • Jarir's Diwan, Dar Beirut, 1406 AH, 1986 AD.
- • Explanation of Ibn al-Nazim Ali Alfiya Ibn Malik, Badr al-Din Muhammad Ibn al-Imam Jamal al-Din Muhammad ibn Malik (d. 686 AH), edited by: Muhammad Basil Oyoun al-Soud, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, p1, 1420 AH - 2000 AD.
- • Explanation of Ibn Aqil on Alfiya Ibn Malik, Ibn Aqeel al-Masry (d. 769 AH), edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Turath, Cairo, p2, 1400 AH - 1980 AD.
- • Explanation of Al-Ashmouni on Alfiya Ibn Malik, Ali bin Muhammad bin Issa Al-Ashmouni (d. 900 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, p1, 1419 AH - 1998 AD.
- • Explanation of the facilitation called (Paving the rules with an explanation of facilitating the benefits), Muhammad bin Yusuf bin Ahmed, known as (the army supervisor) (died 778 AH), edited by: a. Dr.. Ali Muhammad Fakher and others, Dar es Salaam, Cairo - Arab Republic of Egypt, 1, 1428 AH.
- • Explanation of the Tashel (the Grammatical Section), Al-Hasan bin Qasim Al-Muradi, edited by: Muhammad Abdul-Nabi Muhammad, Al-Iman Library - Mansoura,p 1, 1427 AH - 2006 AD.
- • Explanation of Al-Radhi on Al-Kafia, Radhi Al-Din Al-Istrbadi (d. 686 AH), edited by: Hassan bin Muhammad Al-Hafzy, and Yahya Bashir Al-Masri, University Theses universities(13), Imam Muhammad bin Saud University, Saudi Arabia, P 1, 1414 AH - 1993 AD, 1417 AH, 1996 AD.
- • Explanation of Alfiya Ibn Mu'at (Harz Al-Fawa'id and Recording Al-Awad), Ibn Al-Nahawiyah, from the beginning of the book to the end of the chapter on Al-Tawabe', study and investigation: Abdullah bin Fahid Al-Baq'i, PhD thesis, Umm Al-Qura University, 1421 AH_ 2001 AD.
- • Explanation of Alfiya Ibn Maat, by Ibn al-Qawas al-Mawsili (d. 696 AH), edited by: Ali Musa al-Shumali, Al-Khuraiji Library, Riyadh, p1, 1405 AH - 1985 AD.
- • Explanation of Al-Kafia in Grammar, Mansour bin Falah Al-Yamani (d. 680 AH), study and investigation: Nassar bin Muhammad bin Hamid al-Din, Ph.D. thesis, Umm Al-Qura University, 1421 AH - 1422 AH.

- • Explanation of the Badr Glance in Arabic Science, Ibn Hisham Al-Ansari, ed.: Hadi Nahr, Dar Al-Yazuri, Amman_Jordan.
- •-Explanation of the detailed in the craftsmanship of the Arabs marked with (Al-Khmer), Sadr Al-Afdal Al-Khwarizmi, edited by: Abdul Rahman Al-Uthaymeen, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut, 1, 1990 AD.
- • Explanation of the detailed by Al-Zamakhshari, Ya`ish bin Ali bin Ya`ish Al-Mawsili, known as Ibn Ya`ish (d. 643 AH), presented to him by: Dr. Emil Badi Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, p1, 1422 AH - 2001 AD.
- • Explanation of Facilitating Benefits, Ibn Malik Al-Andalusi, edited by: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed, and Dr. Muhammad Badawi Al-Mukhton, Hajar for Printing, Publishing, Distribution and Advertising, Egypt, 1410 A.H. - 1990 A.D.
- • Explanation of Sibawayh's book, Abu Saeed Al Serafi Al Hassan bin Abdullah bin Al Marzban (d. 368 AH), edited by: Ahmed Hassan Mahdali, Ali Sayed Ali, Dar Al Kutub Al Ilmiyya, Beirut - Lebanon, p1, 2008 AD.
- • shifa' alealil in explaining the facilitation, Abdullah Muhammad bin Issa Al-Salsilili (d. 770 AH), edited by: Sharif Abdullah Ali Al-Husseini Al-Barakati, Al-Faisaliah Library_ Makkah, p1, 1406 AH_ 1986 AD.
- • Alkitab, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar, nicknamed (Sibawayh) (died 180 AH), edited by: Abd al-Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition, 1408 AH - 1988 AD.
- • Al-Luma' in Arabic, Abu Al-Fath Othman Ibn Jinni, edited by: Dr. Samih Abu Moghli, Dar Majdalawi, Amman, 1988 AD.
- • Ma yansarif and La yansarifu, Abu Ishaq Al-Zajjaj (d. 311 AH), edited by: Huda Mahmoud Qara'a, Committee for the Revival of Islamic Heritage, Cairo, 1391 AH - 1971 AD.
- • Military issues in Arabic grammar, Abu Ali Al-Farsi, edited by: Ali Jaber Al-Mansoori, House of Culture, Amman, 2nd edition, 2002 AD.
- • Almaqasid alshaafiat in Explaining the Sufficient Summary, Abu Ishaq Ibrahim bin Musa Al-Shatibi (d. 790 AH), edited by: Dr. Abdul Rahman Al-Othaimeen, and others, Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, p1, 1428 AH_ 2007 AD.
- • Grammatical purposes in explaining the evidence of the explanations of the millennium, known as (Explanation of the Great Evidence), Badr al-Din Mahmoud bin Ahmed al-Aini (d. 855 AH), edited by: Dr. Ali Muhammad Fakher and others, Dar al-Salaam, Cairo, p1, 1431 AH - 2010 AD.
- • Al-Muqtadib, Abu Al-Abbas Al-Mubarrad, edited by: Sheikh Muhammad Abdul-Khaleq Udayma, Committee for the Revival of Islamic Heritage, Cairo, 2nd Edition, 1399 AH_ 1979 AD.
- • Musil alnabil ala nahw altashil, Khalid Al-Azhari, investigation and study: Soraya Abdel-Sami' Ibrahim, PhD thesis, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia, 1418 AH - 1998 AD.
- • Al-Najm Al-Thaqib, explaining the sufficientness of Ibn Al-Hajeb, Salah bin Ali bin Muhammad bin Abi Al-Qasim (d. 849 AH), edited by: Dr. Muhammad Juma'a Hassan, Imam Zaid bin Ali Cultural Foundation, Sana'a, p1, 1424 AH - 2003 AD.

- • Jokes in the interpretation of Sibawayh's book, Al-Alam Al-Shantmari (d. 476 AH), edited by: Rachid Belhabib, Ministry of Endowments and Islamic Affairs, Kingdom of Morocco, 1420 AH-1999 AD.
- • Hamae alhawamie fi sharh jame aljawamiei, Jalal al-Din al-Suyuti, edited by: Abd al-Salam Muhammad Harun, and Abd al-Aal Salem Makram, Al-Resala Foundation, Beirut, 1399 AH - 1979 AD.